Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

أثرُ الجوار في الإعراب وغيره: دراسة نحويّة تحليليّة في ضوء شواهد اللّغة العربيّة

غسان محمّد حسين حمد

دكتوراه أدب عربي – جامعة القديس يوسف– لبنان

استلام البحث:18-09-2025 مراجعة البحث :15-10-2025 قبول البحث:11-11-2025

الملخص

يتناول هذا البحث أثر الجوار في الإعراب، حيث تتبع الكلمةُ الكلمةَ في إعرابها بسبب المجاورة. ويهدف إلى دراسة ظاهرة "الجوار" اللغويّة وتحليل أثرها في مستويَي الإعراب والصرف، مَعَ بيان مدى تغلغل هذه الظاهرة في مختلف أبواب النحو والصرف، وتقديم أمثلة تطبيقيّة توضح حالاتِها وأنواعَها. وتتمحور الإشكاليّة حول كيفيّة تأثير مجاورة اللفظ، أو الموقع الإعرابيّ لآخر في تغيير صورته النحويّة (حركة إعرابيّة، حرف جرّ زائد)، أو الصرفيّة (إبدال، حذف، زيادة)، وهل يُعَدّ الجوار عِلّة، أو أثرًا لعلّة أخرى؟

أمّا المنهج المُعتمد، فهو التحليليّ الوصفيّ، حيث قام بوصف الظواهر اللغويّة التي تُعزى إلى الجوار في كُتب النحو والتفسير والقراءات، وتحليلها لبيان الأثر الحقيقيّ لهذه المجاورة. ومن نتائج البحث أنّ الجوار في الإعراب (التبعيّة على المحلّ) يُعَدّ من أبرز مستويات المجاورة، خاصّةً في حالات الجرّ بالتوهّم، أو الجرّ بالمجاورة، وهذه التبعيّة ليست قاعدة قياسيّة، بل سُماعيّة، وظاهرة لغويّة مرتبطة بالسياق والقراءة؛ كما يتجلّى أثر الجوار في الصرف بقوّة في الإعلال والإبدال الصوتيّ، فيكون الأثر صوتيًّا تسهيليًّا بهدف التخفيف اللفظيّ، إذ تمثّل القراءات الشاذّة مجالًا خصبًا لدراسة الجوار، حيث تُعَدّ بعض الحركات أو الحروف نتيجة لتوهّم المجاورة، أو المَيل إلى ما جاور اللفظ. كما يميّز هذا البحث بين الجوار المباشر الذي يؤثّر فيه اللفظ مباشرة على ما يليه، والجوار غير المباشر الذي يكون فيه الأثر ناتجًا عن المجاورة للمحلّ الإعرابيّ وليس اللفظ نفسه.

ويوصي هذا البحث بضرورة التفريق الواضح بين حالات الجوار السماعيّ الذي لا يُقاس عليه، وبين التسهيلات الصوتيّة الصرفيّة التي تكون أثرًا للجوار، لكنّها خاضعة لِعِلَل صوتيّة قياسيّة، كما يوصي بتضمين مفهوم الجِوار بشكل أعمق في مناهج تعليم النحو كظاهرة لُغويّة قديمة لها أُصولُها.

الكلمات المفتاحية: الجوار، التبعيّة على المحلّ، الجرّ على التوهّم، الإعلال، التّخفيف اللّفظيّ، القراءات القرآنيّة.

Abstract:

This study examines the impact of adjacency on grammatical parsing, wherein one word's grammatical analysis is influenced by the proximity of another word. The objective is to explore the linguistic phenomenon of "adjacency" and analyze its effect on both syntactic and morphological levels, highlighting its pervasive role across various aspects of grammar and morphology, while providing practical examples to illustrate its different forms and types. The main issue addressed in the study revolves around how the proximity of a word or its syntactic position may alter its grammatical structure (such as case marking, or the addition of superfluous prepositions) or its morphological structure (such as substitution, omission, or addition), and whether adjacency is considered a cause in itself, or an effect resulting from another underlying cause.The methodology employed is a descriptive-analytical approach, wherein the study describes linguistic phenomena attributed to adjacency in classical works of grammar, tafsir (exegesis), and Quranic readings, and analyzes them to elucidate the true impact of adjacency in these contexts.The findings of the study indicate that adjacency in grammatical parsing (subordination to position) is one of the most prominent manifestations of proximity, particularly in cases of erroneous case marking (false genitive) or genitive by adjacency. This subordination is not a generalizable rule, but rather a phenomenon that is based on auditory perception, dependent on context and the specific reading. The impact of adjacency on morphology is strongly evident in processes of phonological weakening and substitution, where the phonetic effect serves the purpose of verbal simplification. This effect is particularly noticeable in non-standard Quranic readings, where certain case markings or letters result from a perceived adjacency or a tendency toward adjacent words. This study distinguishes between direct adjacency, where one word directly affects the word that follows, and indirect adjacency, where the effect stems from the syntactic position rather than the word itself. The study recommends a clear differentiation between cases of auditory adjacency, which are not subject to generalization, and phonetic morphological simplifications, which result from adjacency but are governed by systematic phonological rules. It also advocates for a deeper incorporation of the concept of

adjacency into grammar curricula as a long-standing linguistic phenomenon with its historical roots.

Keywords: adjacency, subordination to position, erroneous genitive, phonological weakening, verbal simplification, Quranic readings.

المقدمة

قيل يومًا عن النّحو العربيّ: "إنّه العلم الّذي نضج حتّى احترق"، إذ إنّ قضيّة الإعراب وأثرها في المعنى هي من القضايا التي شغلت علماء اللّغة العربيّة قديمًا وحديثًا، وذهبت آراؤهم فيها مذاهب شتّى؛ فمنهم مَنْ يرى أهميّة الإعراب وأثره في المعنى، ومنهم مَنْ لا يرى له أهميّةً في الجملة، وإنّما يأتي من باب تزيين الجملة، أو تعاقب الحركات لا غير... والإعراب في اللّغة العربيّة أصيلٌ، وهو من أبرز سمات الفصاحة فيها، وعدم الالتزام به يُعَدُّ عيبًا يُخرِج الكلام من سياقه الفصيح، إذ إنّ تسكين أواخر الكلمات يُخِلُّ بنظام الفصاحة، ويحوّله إلى كلامٍ عاديّ، فاللّغة العربيّة لا تسكّن أواخر الكلمات إلّا عند الوقوف عليها، فهي لا تجمع بين ساكنين، ولا تبتدئ بساكن، ولا تقف على متحرّك، فالكلمات فيها مضبوطة أواخرها بما تستحقّه من حركةٍ أو سكون بحسب موقعها من الجملة، وجعلت العلامات الإعرابيّة دليلًا على ذلك، وهي تشمل الحركات: الفتحة، والضّمّة، والكسرة، ونظائرها من الحروف التي هي: الألف، والواو، والياء التي هي مجانسةٌ لها. وما يهمّنا في هذا البحث هو أثر الجوار في الإعراب، فهل يحقّ لكلمةٍ ما أنْ تخرْجَ عنِ انتظام اللّغة والقواعد النّحْويّة بحكم مجاورتها لكلمةٍ معيّنة؟ وهل للمجاورة كلّ هذا التّأثير لتفرضَ هيبتها وظلالها على جارتها بحيث تمهرُها بحركة آخرها هي بحكم الجوار؟ لذلك يمكننا طرح الإشكاليّة التالية: إلى أيّ مدى أثّر مبدأ الجوار في توجيه الإعراب العربيّ، وما حدوده المقبولة في ضوء القواعد النحويّة؟

أمّا المنهج المعتمد؛ فهو التحليليّ الوصفيّ القائم على وصف الظواهر اللّغويّة في قضيّة الجوار ومسائله المختلفة المتجسّدة في الشواهد الشعريّة، والآيات القرآنيّة، وبعض الأحاديث النبويّة، وأقوال النحاة... وتحليل كلّ ذلك لتبيان الأثر الحقيقيّ للمجاورة بين اللّفظين المتجاوِرَين.

2- تعريف الإعراب:

أ- **في اللّغة:** ورد في لسان العرب، لابن منظور: "الإعراب والتّعريب معناهما واحد، وهو الإبانة. يُقال: أعرب عنه لسانه وعرّب أي أبانَ وأفصح، وأعرب عنِ الرّجل بيّن عنه. وقال: إنّما سُمّي الإعرابُ إعرابًا لِتَبْيينِه وإيضاحه. وقال: أعرب بحجّته أي أفصح بها، ولم يتَّقِ أحدًا، وقال الإعراب الذي هو النّحو، إنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب"[1].

كذلك، ورد في القاموس المحيط، للفيروزآبادي: "الإعراب الإبانة والإفصاحُ عن الشّيء... والإعراب أنْ لا يلحن في الكلام"[2].

[1]- لسان العرب، ابن منظور (محمد بن مكرم)، دار صادر، بيروت، لاط، لات، مادّة (عرب).

[2]- القاموس المحيط، الفيروزآبادي (مجد الدّين محمد بن يعقوب)، ضبطه الشّيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1995م، مادّة (عرب).

والإعرابُ في اللّغة مصدر "أعربت"، وأعربْتُ عنِ الشّيء إذا أبنْتُه، أو أفصحت، أو أوضحت عنه، "وفلان معرِب عمّا في نفسه، أي: مبيّن له، وموضحٌ عنه... وأصل هذا كلّه قولهم "العرب"، وذلك لما يُعزى إليها مِنَ الفصاحةِ، والإعراب، والبيان. ومنْه قول النّبيّ ﷺ: "الثّيّبُ تُعْرِبُ عن نفسِها"[3]. وهو تغيّر العلامة التي في آخر اللّفظ، بسبب تغيّر العوامل الدّاخلة عليه، وما يقتضيه كلّ عامل[4]. وللإعراب معنًى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربيّة، وهو: التّطبيق العام على القواعد النّحْويّة المختلفة، بِبَيان ما في الكلام من فعل، أو فاعل، أو مبتدأ، أو خبر، أو مفعول، أو حال... أو غير ذلك من أنواع الأسماء، والأفعال، والحروف، وموقع كلّ منها في جملته، وبنائه أو إعرابه... أو غير ذلك[5] ، ممّا يُعْرَف بـ "تِبْيان الوظيفة النّحْويّة للكلمة في الجملة".

ب- **في الاصطلاح:** لقد أُعْطي الإعراب تعريفات عدّة، منها: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[6] ، و"أثَرٌ يجلُبُه العامل"[7]. واللّفظ المعرب هو الذي دخله الإعراب، نحو: "جاء الرّجلُ"، و"شاهدْتُ الرّجلَ"، و"مررْتُ بالرّجل"، والشّاهد هنا كلمة "الرّجل"[8] ؛ أمّا المبنيّ، فهو الذي دخلَه البناءُ، نحو كلمة "الذي" في مثل: "جاء الذي نجحَ"، و"شاهدْت الذي نجح"، و"مررْتُ بالذي نجح"، والمبني من الكلمات هو الحروف جميعًا، والضّمائر، وأسماء الشّرط والاستفهام غير المضافة إلى مفرد، وأسماء الإشارة، والموصول غير المثنّاة، وأسماء الأفعال، والأسماء المركّبة، واسم "لا" النّافية للجنس، وبعض الظّروف...[9]

3- أثر الجوار في التّمييز بين الفاعل والمفعول به:

من خلال ظاهرة الإعراب، نجد أثرًا للجوار في تحديد وظيفة الكلمة داخل الجملة، ففي نحو: "ضرب موسى عيسى"، يفتقد الاسمان في الجملة قرينة الإعراب، وبالتّالي لا تتّضِحُ وظيفةُ الفاعليّة منَ المفعوليّة، وعندئذٍ تساعد علامةُ الجوار على تحديد الوظيفة الخاصّة بكلّ اسم، فالاسم القريب من الفعل هو الذي يشغل وظيفة الفاعل، والتّالي له هو المفعول به، أي عن طريق الرّجوع إلى أصل تركيب عناصر الجملة الفعليّة[10].

يقول الرّازي، في نحو: "ضربَتْ سلمى سعدى": "إنّه ليس في إعراب اللّفظ ولا في معناه، ما يجعل أحدهما بالفاعليّة أوْلى منَ الآخر، فاعتبروا المجاورة، فقالوا: الذي يلي الفعل أوْلى بالفاعليّة"[11].

4- أثر الجوار في باب الفعل المتعدّي إلى مفعولين:

ففي نحو: "أعطى زيد خالدًا بكرًا"، لا يوجد في اللّفظ ما يساعد على تحديد المفعول الأوّل منَ الثّاني، وهنا يتدخّل عامل قرب الجوار، لتحديد أيّهما يكون المفعول الأوّل، فما جاور الفاعل هو المفعول الأوّل[12].

---

[3]- الخصائص، ابن جنّي (عثمان بن جنّي)، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب، القاهرة، 1952-1956م، 36/1؛ وموسوعة علوم اللّغة العربيّة، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م، 296/2؛ والمنجد الكبير في الأعلام، دار المشرق، ط1، بيروت، 2015م، مادّة (عرب).

[4]- النّحو الوافي، عبّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، 2008م، 69/1.

[5]- النّحو الوافي، الحاشية (1)، 69/1.

[6]- الخصائص 35/1.

[7]- النّحو الوافي 74/1.

[8]- موسوعة علوم اللّغة العربيّة 296/2 (في المتن والحاشية رقم 7).

[9]- موسوعة علوم اللّغة العربيّة 296/2 (في المتن والحاشية رقم 8).

[10]- أثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 68-69.

[11]- المحصول في أصول الفقه، فخر الدّين الرّازي (محمد بن عمر)، تحقيق د. جابر فيّاض العلواني، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لاط، لات، 49/3.

[12]- المحصول في علم أصول الفقه 49/3.

5- أثر الجوار في باب التّنازع:

تأثّر النّحاةُ بالعِلّة الفلسفيّة التي ترتبط بالمعلول، وأخضعوا التّراكيب اللّغويّة لهذا المنهج الفلسفيّ الذي يهتمّ بالعلّة. وكما أنّه لا تجتمع عِلّتان على معلولٍ واحدٍ، لا يجتمع عاملان على معمولٍ واحد[13]. وقد قامَتْ بعض الأبواب النّحْويّة على فكرة العمل، والبحث عن المعمول لكلّ عامل، ومن هذه الأبواب بابا التّنازع والاشتغال[14].

والتّنازع هو أنْ يتقدّم عاملان فصاعدًا، ويتأخّر عنهما معمولٌ فصاعدًا، كلّ واحد منهما يطلبه من جهة المعنى؛ فإذا تنازع عاملان على معمولٍ واحدٍ، كان العامل عند البصريّين منهما الثّاني لقرب جواره من المعمول، ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله، فللجوار أثرٌ واضح في تحديد العامل في لفظ المعمول، ففي قولهم: "ضربْتُ وضربني زيدٌ" و"ضربني وضربْتُ زيدًا"، يقول سيبويه (180هـ/ 796م): "وإنّما كان الذي يليه أوْلى لقرب جوارِه، وأنّه لا ينقضُ معنى، وأنّ المخاطب قد عرف أنّ الأوّل قد وقع بزيدٍ"[15].

ويذهبُ سيبويه إلى أنّه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع، والاسم لا يؤدّي وظيفتين مختلفتين في وقتٍ واحد[16].

فالتّنازع هنا يقوم أساسًا على فكرة العمل، لذلك سُمّي باب الإعمال[17]، غير أنّ سيبويه يولي المعنى اهتمامًا كبيرًا في جواز حذف أحد عناصر الجملة، وكذلك لعلم المخاطب بظروف الكلام وملابساته، والقول بالتّنازع، واللّجوء إلى التّقدير يرجع إلى التّمسّك بنظريّة العامل، والبحث عن عاملٍ لكلّ معمولٍ في التّركيب اللّغويّ[18].

ومِنْ ثمّ اتّفق الفريقان: البصريّون، والكوفيّون على جواز أحد العاملين، واختلفا في أيّهما يقوم بوظيفة العمل، فاختار البصريّون الثّاني لقرب الجوار، ولأنّه لا ينقض المعنى، فقد ربط سيبويه بين العمل وعدم نقض المعنى، كما أشار أيضًا إلى أهميّة وضوح المعنى لدى المخاطب، والذي عن طريقه يجوز حذفُ أحدِ عناصر الكلام، واختار الكوفيّون الأوّل لسَبْقِه[19].

وقد أيّد بعض النّحْوِيّين رأيَ البصريّين في إعمال العامل الثّاني، منهم ابن يعيش (642هـ/1245م)، الذي يرى أنّ إعمال الثّاني هو "مقتضى القياس"، لقربه من المعمول، ومحافظته على المعنى[20].

كما عبّر المبرّد (286هـ/899م) عن رأي البصريّين في أنّهم يرون إعمال الآخر لقربه من المعمول، فقال في باب من إعمال الأوّل والثّاني: "وذلك قولك: ضربْتُ وضربني يد؛ ومرَرْتُ ومرذ بي عبدُ الله... فهذا اللّفظ هو الذي يختارُه البصريّون، وهو إعمال الفعل الآخِر في اللّفظ؛ وأمّا المعنى فقد يعلم السّامع أنّ الأوّل قد عمل كما عمل الثّاني، فحذف لعلم المخاطب... وإنّما اختاروا إعمال الآخِر؛ لأنّه أقربُ من الأوّل"[21]. ويرى الكوفيّون أنّ العامل الأوّل أولى بالعمل لتقدّمه، ولسلامته من تقديم مضمره على مفسِّره، إلّا أنّ الفرّاء (207هـ/822م) من الكوفيّين يرى أنّ الاسم المتأخّر يمكن أنْ يكون

---

[13]- في النّحو العربيّ- قواعد وتطبيق، للمخزومي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط1، 1966م، ص 229-230.

[14]- أثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 69.

[15]- الكتاب، سيبويه (عمْرو بن عثمان)، تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، 74/1؛ وأثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 70؛ ظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحْويّة ومواقعها في القرآن الكريم، د. فهمي حسن النمر، جامعة الأزهر، 1985م، ص 37.

[16]- أثر المجاورة في الدّراسات اللّغويّة، ص 70؛ والإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، زينب جمعة، مجلّة كليّة التّربية الإسلاميّة، بغداد، المجلّد 21، العدد 89، سنة 2015م، ص 188.

[17]- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدّين، دار الجيل، بيروت، ط5، 1979م، 186/2.

[18]- أثر المجاورة في الدّراسات اللّغويّة، ص 71.

[19]- أثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 71؛ والكتاب 74/1.

[20]- المعجم المفصّل في علم الصّرف، إعداد الأستاذ راجي الأسمر مراجعة د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط4، 1436هـ/2015م، 78/1، 79.

[21]- المقتضب 72/4-73.

معمولًا للعاملَين جميعًا، إنِ اتّفقا في الإعراب المطلوب، مثل: "قام وقعدَ زيدٌ"، فجعل "زيد" مرفوعًا بالفعلين[22]. وأرى أنّ ما ذهب إليه الفرّاء يتّفقُ مَعَ روح اللّغة، ومع المنهج الوصفيّ للظّاهرة اللّغويّة؛ لأنّه يصف الواقع اللّغويّ المنطوق.

أ- الشّواهد الشّعريّة:

لقد ظهر أثر الجوار في إعمال العامل الثّاني في الشّعر:

- كقول الفرزدق (نحو 110هـ/729م) (مِنَ الطّويل):

ولكنّ نَصْفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّني بنو عبدِ شمسٍ من منافٍ وهاشمِ[23]

فقد أعْمَلَ الفرزدقُ العامل الثّاني لقربه، وحُذِف معمول العامل الأوّل لفهمه من السّياق؛ لأنّه فضلة يمكن الاستغناء عنها، ولو أعْمَلَ الأوّل، لقال: سَبَبْتُ وسبّوني بنو عبد شمس.

وهنا يكون قد فصل بين العامل "سبّ" ومعموله "بنو" بجملة "سبّوني"، وهذا قبيحٌ عند سيبويه[24].

- وقول طفيل الغنويّ (نحو 13ق.هـ/نحو 610م) (مِنَ الطّويل):

وَكُمْتًا مُدَمّاةً كأنَّ مُتُونَها جرى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لونَ مُذْهَبِ[25]

فقد أعْمَلَ الشّاعر العامل الثّاني لقربه، ولو أعْمَلَ الأوّل، لقال: جرى فوقها واسْتَشْعَرَتْه لونُ مُذهب، وقد فُصِل هنا بين الفعل والفاعل بجملة "واستشعرته".

- وقول رَجُلٍ من باهلة (مِنَ الكامل):

وَلَقَدْ أرى تَغْنَى بهِ سَيْفانَةٌ تُصْبي الحَلِيمَ ومِثْلُها أَصْباهُ[26]

فقد أعمل الشّاعر العامل الثّاني "تغني" لقربه مِنَ المعمول.

- وقول امرئ القيس (نحو 80ق.هـ/545م) (مِنَ الطّويل):

فَلَو أنّ ما أسعى لأدْنى مَعِيْشةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ مِنَ المالِ[27]

---

[22]- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (محمد بن عبد الله)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م، ص 86؛ وأثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 72.

[23]- الدّيوان300/2؛ وشرح أبيات سيبويه، السّيرافي (يوسف بن أبي سعيد)، دار المأمون للتّراث، دمشق وبيروت، لاط، لات، 191/1؛ وأساس البلاغة، الزّمخشريّ، تحقيق محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م، ص459؛ ؛ والمقتضب 74/4؛ والإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، عبد الرّحمن بن محمد الأنباري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م. والطّبعة التي بعناية محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لاط، لات، 87/1 ؛ وظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحْويّة ومواقعها في القرآن الكريم، د. فهمي حسن النمر، جامعة الأزهر، 1985م، ص 38، 39؛ والإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، زينب جمعة، مجلّة كليّة التّربية الإسلاميّة، بغداد، المجلّد 21، العدد 89، سنة 2015م، ص 187؛ وبلا نسبة في الأشباه والنّظائر في النّحو، الإمام جلال الدّين السّيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1406هـ/1985م، 279/5.

[24]- الكتاب 76/1، ، والإنصاف 88/1 المسألة 13؛ وأثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 74.

[25]- البيت له في ديوانه،ص23؛ والأمالي، ابن الشّجري، تحقيق محمود الطّناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ/1992م، ص443؛ والإنصاف 88/1؛ وشرح أبيات سيبويه 183/1؛ والكتاب 77/1؛ ولسان العرب، مادّة (كمت)؛ وأثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 74؛ وبلا نسبة في تذكرة النّحّاة، أبو حيّان محمد بن يوسف الغرناطين تحقيق عفيف عبد الرّحمن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1986م،ص344؛ وشرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، الأشموني، حقّقه محمد محي الدّين عبد الحميد، مكتبة النّهضة المصريّة، مصر، ط1، 1955م، 204/1؛ والمقتضب75/4.

[26]- البيت لوعلة الجرميّ في شرح أبيات سيبويه258/1؛ ولرَجُلٍ مِنْ باهلة في الإنصاف 89/1 ؛ والكتاب77/1؛ وأثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 75 ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر283/5؛ والمقتضب75/4.

[27]- الدّيوان، ص 39؛ والإنصاف في مسائل الخلاف 84/1؛ وتذكرة النُّحاة،ص339؛ وخزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1989م، 462،327/1؛ والإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 187؛ وظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحْويّة ومواقعها في القرآن الكريم، ص 37؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني602/201،3/1؛ وشرح شواهد المغني، السّيوطي (عبد الرّحمن بن الكمال)، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لاط، لات، 880/2؛ ومُغني اللّبيب عن كُتب الأعاريب، ابن هشام (عبد الله جمال الدّين بن يوسف)، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا (لبنان)، لاط، 1987م، 256/1؛ والمقتضب 76/4.

وقد أَعْمَلَ الشّاعرُ أوّل الفعلين "كفاني"، فرفع "قليلٌ"، ولو أعْمَلَ الثّاني، وهو "أطلب" لنصب الاسم به، وقال: "قليلًا"؛ لأنّه يطلب مفعولًا. وهذا غيرُ صحيح؛ لأنَّ شرطَ التّنازع أنْ يكون محلّ واحد من العاملين المتقدّمين طالبٌ للمعمول مَعَ صحّة المعنى. وإذا قدّرتَ مفعولًا يدلّ عليه البيتُ بعدَه: ولم أطلب الملكَ، كان كلامًا صحيحًا مقبولًا. والذي يؤيّد أنّ إعْمالَ الأوّل أولى من الثّاني إنّك إذا أعْملْتَ الثّاني أدّى إلى الإضمار قبل الذّكْر، والإضمار قبل الذّكْر لا يجوز في كلامهم[28].

واحتجّ البصريّون بأنْ قالوا: الدّليل على أنّ الاختيار إعمال الفعل الثّاني النّقل والقياس[29].

ب- الشّواهد القرآنيّة:

- قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[30]؛ فأعْمَلَ الفعل الثّاني، وهو "أُفرغ"، ولو أعْمَلَ الفعل الأوّل لقال: "أفرغه عليه"[31].
- وقوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[32]؛ فأعمل الثّاني، وهو "اقرؤوا"، ولو أعْمَلَ الأوّل لقال: "أقرءوه"، وإذْ تنازعَ اسم الفعل "هاؤم"، وفعل الأمر "اقرؤوا" معمولًا واحدًا، وهو "كتابِيَه"[33].
- وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ﴾[34]. فقد تنازع الفعلان "تعالَوا" و"يستغفر" معمولًا واحدًا، هو "رسولُ الله"، وأعمل الثّاني، فرُفِعَ "رسولُ" على الفاعليّة، ولو أُعْمِلَ الأوّل، لقال: "تعالوا يستغفرْ لكم إلى رسولِ الله"؛ لأنَّ الفعل الأوّل "تعالى" فعلٌ لازمٌ يتعدّى بحرف الجرّ "إلى"[35].
- وقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾[36]؛ فقد تنازع الفعلان "يستفتونك" و"يُفْتيكم" معمولًا واحدًا، هو "في الكلالةِ"، وقد أعمل الفعل الثّاني، فأضمر في الأوّل المعمول المتعلّق؛ ويرى الكوفيّون[37]، أنّ "في الكلالةِ" متعلّقٌ بـ"يستفتونك" وهذا ضعيف؛ لأنَّه لو كان كذلك، لقال: "يفتيكم فيها في الكلالةِ"، فالعامل هنا هو الثّاني، ولو أعمل الأوّل، لقال: "يستفتونك قُلِ الله يُفْتِيكم فيها في الكلالةِ"؛ لأنَّه عند إعمال الأوّل يُذْكَرُ كلّ ما يحتاج إليه العامل الثّاني، حتّى لو كان فضْلة[38].

ج- في الحديث الشّريف:

- قولُ الرّسول ﷺ: "ونخلع ونترُك مَنْ يفجُرُك"[39]، فقد تنازع فعلان هما "نخلع" و"نترُكُ" معملًا واحدًا، هو "مَنْ"، وقد أعمل العامل الثّاني "نترك" في المعمول "مَنْ"، وأضمر ضمير المعمول في العامل الأوّل؛ لأنَّه فضلة يمكن الاستغناء عنها، ولو أعمل الأوّل، لقال: "ونخلَعُ ونتركُهُ مَنْ يفجرُك"[40].

---

[28]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1/83-87.

[29]- الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 187.

[30]- الكهف 96:18.

[31]- الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 187؛ وأثر الجوار في الدّراسات اللّغويّة، ص 75.

[32]- الحاقّة 19:69.

[33]- الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 187؛ وأثر الجوار في الدّراسات اللّغويّة، ص 76.

[34]- المنافقون 5:63.

[35]- أثر الجوار في الدّراسات النّحْويّة، ص 76.

[36]- النّساء 176:4.

[37]- التّبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطّوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار الفكر، دمشق، 1982م، ص 413.

[38]- أثر الجوار في الدّراسات النّحْويّة، ص 76، 77.

[39]- الإنصاف في مسائل الخلاف 1/87 المسألة 13.

[40]- أثر الجوار في الدّراسات النّحْويّة، ص 77.

ومِنْ أثر قُرْبِ الجوارِ في العمل قولهم: "خشّنت بصدره وصدرِ زيدٍ"؛ فيجوز هنا في كلمة "صدر" المعطوفة وجهان من الإعراب:

الأوّل: الجرّ لمجاورته لمجرور بالباء الزّائدة.

الثّاني: النّصب على المفعوليّة بالفعل "خشّن"؛ لأنَّ الباء هنا زائدة.

ويرى سيبويه (180هـ/796م)، أنّ وجه الكلام هو جرّ كلمة "صدر" المعطوفة لقربِها من المجرور، يقول في "خشّنت بصدره وصدر زيد"، أنّ الجرّ هو وجْه الكلام، حيث كان الجرّ في الأوّل، وكانت الباء أقرب إلى الاسم مِنَ الفعل، ولا ينقضُ معنى[41]، ويرى المبرّد (286هـ/899م) رأيَ سيبويه بإعمال الباء؛ لأنَّها الأقرب، فنقول: "خشّنْتُ بصدرِك وصدرِ زيدٍ"[42]؛ ويرى ابن يعيش (643هـ/1245م)، أنّ الأجود هو جرّ كلمة "صدر"، يقول: "ومن الدّليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم: "خشّنت بصدره وصدرِ زيد"، فأجازوا في المعطوف وجهين، أجودُهما الخفض، فاختير الخفض هماهنا حملًا على الباء، وإنْ كانت زائدة في حكم السّاقط للقرب والمجاورة[43].

6- أثر الجوار في صرف الممنوع من الصّرف:

صُرفَت بعض الكلمات الممنوعة من الصّرف، لتماثل ما جاورها من النّاحية الصّوتيّة، فكانَت وحدةُ النّغمةِ الموسيقيّة بين المتجاورين هي الدّافع لصرف الكلمة، وقد ساعد قرب الجوار على ذلك. من ذلك، قراءَة نافع (169هـ/785م)، والكسائي (189هـ/805م)، وعاصم (127هـ/745م) [44]: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾[45]، بصرف كلمة "سلاسل" لتتناسبَ صوتيًّا مَعَ كلمة "أغلالًا" المجاورة لها[46]. فالحجّةُ لمن نوّن أنّه شاكل به ما قبله من رؤوس الآي؛ لأنَّها بالألف، وإنْ لم تكُنْ رأسَ آية[47]. وحجّةٌ أخرى أنّه لمّا جاور جمعًا ينصرفُ أتبع الأوّلَ الثّاني[48].

ومنْه قراءة الأعمش بن مهران[49] (147هـ/765م)، بتنوين كلمتي: "يغوث" و"يعوق" في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[50]، فَصَرْفُ كلمتي "يغوث" و"يعوق"، جاء لتحقيق المماثلة الصّوتيّة بينهما وبين قبلهما وما بعدهما، ليحدُثَ الانسجام الصّوتيّ بين الكلمات عن طريق التّنوين[51]. ويرى الزّمخشريّ أنّ قراءَة التّنوين هنا قراءَة مشكلة لوجود سبب منع الصّرف، ويقول: لعلّ الأعمش "قصد الازدواج فصرفهما لمصادفته أخواتهما منصرفات ودًّا وسُواعًا ونَسْرًا"[52]. والتّنوين هنا جاء لسببين:

1- "أنّه جاء على لغة مَنْ يصرف جميعَ ما لا ينصرف عند عامّة العرب، وذلك لغة حكاها الكسائيّ وغيره.

---

[41]- الإنصاف في مسائل الخلاف 87/1 المسألة 13؛ وأثر الجوار في الدّراسات اللّغويّة، ص 77، 78.

[42]- المقتضب 73/4.

[43]- شرح المفصّل 79/1؛ وأثر الجوار في الدّراسات النّحْويّة، ص 78.

[44]- كتاب السّبعة في القراءات ، ص 663؛ وحاشية الصبّان على شرح الأشموني 275/3.

[45]- الإنسان 4:76.

[46]- أوضح المسالك 136/4.

[47]- الحجّة في القراءات السّبع، ابن خالويه (الحُسين بن أحمد)، تحقيق عبد العال سالم، دار الشّروق، القاهرة، ط2، 1977م، ص 358.

[48]- إعراب القرآن 97/5؛ والتّبيان في إعراب القرآن، القسم الثّاني، ص 1257.

[49]- الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، الزّمخشريّ (محمود بن عمر)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، لاط، 1966م، 619/4؛ وإعراب القرآن، أبو جعفر النّحّاس، تحقيق زهير غازي، طبعة العالي، بغداد، ط1، 1977م، 41/5؛ وأوضح المسالك 136/4؛ وحاشية الصبّان على شرح الأشموني 275/3.

[50]- نوح 23:71.

[51]- أثر الجوار في الدّراسات النّحْويّة، ص 66.

[52]- الكشّاف 619/4.

2- أنّه صُرِف لمناسبة ما قبله وما بعده من المنوّن.

فالتّنوين يرجع بحسب رأينا إلى المناسبة الصّوتيّة بين الكلمات المتجاورة، هو وصفٌ للواقع اللّغويّ، فالتّنوين هنا جاء للتّناسب الصّوتيّ، وذلك مراعاة لقرب الجوار.

ومن التّناسب الصّوتيّ بين المتجاورَيْن أيضًا، تنوين كلمة "قوارير" في قراءَة عاصم (127هـ/745م)، في رواية أبي بكر ونافع والكسائي[53]، في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ (15) قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾[54]، ففي "قوارير" الأولى قرأها ابن كثير (774هـ/1373م)، وخلف وأبو بكر بالتّنوين، وفي "قوارير" الثّانية، قرأها الكسائيّ وأبو بكر بالتّنوين أيضًا[55].

فقد نوّنَت كلمة "قوارير" الأولى لتناسب رؤوس الآي، ونوّنَت كلمة "قوارير" الثّانية، لإتباعِها[56] الأولى، ولقربها منها، وكراهيةً للمخالفة بينهما[57]. فقرب الجوار بين الكلمتين، ساعد على تنوين كلمة قوارير الثّانية، ليحدث بينهما نوعٌ منَ الانسجام الصّوتيّ[58].

إنّ صرف ما لا ينصرف الذي عدّوه من الضّرائر التي لا تجوز في غير الشّعر، ليس إلّا نتيجةً له، ونمطًا من أنماطه. فصَرْف "سلاسل" في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾[59]، في قراءَة نافع وأبي بكر وهشام والكسائيّ[60]، وكذلك "قوارير" في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ (15) قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾[61]، بالتّنوين في الموضعَين في قراءَة نافع وأبي بكر والكسائيّ[62]، ليس إلّا من تأثير الجوار. وهذا الذي نذهب إليه مستفادٌ من رأي ابن الحاجب (ت 646هـ/1249م)، في أنّ صرف "سلاسل" و"قوارير" إنّما هو للضّرورة أو للتّناسب، فقد قال: "ويصرف للضّرورة أو للتّناسب مثل "سلاسل وأغلالًا"[63]، ثُمّ أخذ ابنُ الحاجب يزيّن هذه الضّرورة بقوله: "إنّ الشّيءَ قد يكونُ غيرَ فصيحٍ فيجيء إليه أمرٌ، فيصير فصيحًا[64]، كما حدث للفعل "بدأ" الذي ورد في القرآن الكريم: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾[65]، فجاء رباعيًّا فصيحًا لما حسّنَه مِنَ التّناسب بغيره، وهو قوله يعيدُه في الآية نفسها. وكذلك ما نحن بصدده من قوله: ﴿سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا﴾[66]، ثمّ أعاد ابن الحاجب (646هـ/1249م)، القول بالتّناسب أو ما يوحي بتأثير المجاورة، فقال: إنّما صَرْفُ ما كان جمعًا في القرآن لتناسب رؤوس الآي ليس بمستقيم، إذ ليس قوله "سلاسلًا"

---

[53]- السّبعة في القراءات، ص 663؛ وأثر الجوار في الدّراسات النّحْويّة، ص 67.

[54]- الإنسان 76: 15، 16.

[55]- طيّبَة النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دمشق، 1433هـ/2012م، 395/2.

[56]- ينظر: الكشّاف 671/4.

[57]- الحجّة في القراءات السّبع، ص 358.

[58]- أثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 68.

[59]- الإنسان 4:76.

[60]- التّبصرة في القراءات، ص 366؛ والحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 221.

[61]- الإنسان 76: 15، 16.

[62]- التّبصرة في القراءات، مكيّ بن أبي طالب القيسيّ (أبو محمد)، تحقيق محي الدّين رمضان، نشر معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، ط1، 1405هـ/1985م، ص 366؛ والحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، د. حنّا حدّاد، مجلّة اليرموك، المجلّد 1، العدد 2، 1992م، ص 221.

[63]- الأمالي 43/3.

[64]- الأمالي 43/3؛ والحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 221.

[65]- العنكبوت 19:29.

[66]- الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 221.

رأسَ آية، ولا "قوارير" الثّاني. بل قد يكون لكونه رأس آية، وقد يكون لاجتماعِه مَعَ غيرِه من المنصرفات، فيردّ إلى الأصل ليناسب معها كما رُدّ إلى أصْل عند وقوعه رأس آية ليتناسب مَعَ غيرِها من رؤوس الآي[67].

وقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[68]، ففي القرآن الكريم، فإنّ صرف الممنوع لغةً كأنّها لغةُ الشّعراء؛ لأنّهم اضطرّوا إليه في الشّعر فصرفوه، فجَرَتْ ألسنتهم على ذلك الكلام، وزاد الأخفش (215هـ/830م)، قائلًا: "إنّه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف"[69].

7– أثر الجوار في مَنْع المصروف مِنَ الصّرف:

وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[70]. وقد تمحّلَ النّحاةُ بصريّين وكوفيّين تمحّلًا عجيبًا في تعليل عدم صرفها، فقال الأوائل: "إنّ وزنَها "لَفْعاء"، وإنّ الأصل فيها "شَيْئاء"، وإنّها مفرد؛ بدليل جمعها على "أشاوي"، و"أشياوات"، فهي بالتّالي ممنوعةٌ من الصّرف، لاتّصالها بألف التّأنيث الممدودة[71].

وقال الكوفيّون: "إنّ وزنَها "أفعاء"، والأصل: "أفْعِلاء"؛ لأنّ أصل "شيء" هو: "شَيّئ"، فَيُجْمَع على: "أشْيِئاء"؛ ولكنّهم حذفوا الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة طلبًا للتّخفيف، فأصبحت "أشْياء". وهي بهذا الوزن ممنوعة من الصّرف؛ لاتّصالها بألف التّأنيث الممدودة[72]. وقال بعض الكوفيّين: إنّ وزنَها "أفْعال"، ومُنِعَتْ منَ الصّرف تشبيهًا لهذا الوزن بما في آخره همزة تأنيث[73]. وأغلبُ الظّنّ أنّ القرّاء لم يقرأوا "أشياء" بتنوين الجرّ، كما ذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين، تلافيًا لتكرار المقطع "إنْ"، إذ لو صرفوها، لقالوا: "عَنْ أشياءٍ إنْ"، ولا يخفى ما لهذا التّكرار "أشياإنْ إنْ" مِنْ وقْعٍ سيّئٍ على الأُذُن[74].

8– أثر الجوار في بناء الظّرف:

هناك حالةٌ تبنى فيها جميع الأسماء المبهمة، وأسماء الزّمان المبهمة على الفتح فقط، وهي الحالةُ التي تضاف فيها تلك الأسماء والظّروف إلى مبنيّ، فيجوز عندئذٍ أنْ ينسربَ البناءُ من المضاف إليه إلى المضاف؛ فَيُبْنَى جوازًا على الفتح[75].

إذا كان المنادى مبنيًّا وجوبًا على الضّمّ _لفظًا أو تقديرًا– فتوابعه إمّا واجبة النّصب فقط، وإمّا واجبةُ الرّفع الشّكليّ فقط، وإمّا جائزةُ الرّفع الشّكليّ والنّصب، وإمّا بمنزلة المنادى المستقلّ[76].

وما يهمّنا هنا هو الرّفع الصُّوَرِيّ، لمراعاة شكليّة اللّفظ المنادى؛ كأنْ يقعَ التّابع مفردًا مقرونًا بـ"أل"، نحو: يا زيادُ الأميرُ، أو خاليًا من "أل"، نحو: يا رجلُ محمدٌ –بالتّنوين، أو يكون مضافًا إضافةً غير محضة، نحو: يا مسافرُ راكبُ السّيّارة، أو الرّاكبُ السّيّارةِ، حاذرْ عواقبَ الإسراع[77]. وتجب الإشارة إلى أنّ حركة التّابع المرفوع على هذا الوجه، ليست حركةَ إعرابٍ ولا بناء، ولذلك ينوّن إذا خلا من "ألْ" والإضافة، والغرض من هذا الرّفع الشّكليّ، هو المشاركة الصُّوَريّةُ في المظهر

---

[67]– الأمالي 43/3.

[68]– النّحل 22:27.

[69]– الضّرائر ، ص 25؛ والحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 222.

[70]– المائدة 101:5.

[71]– الإنصاف في مسائل الخلاف 299/2–300.

[72]– الإنصاف في مسائل الخلاف 298/2.

[73]– الإنصاف في مسائل الخلاف 299/2.

[74]– التّطوّر اللّغويّ مظاهره وعِلَلُه وقوانينه، د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1983م، ص 74، 75.

[75]– النّحو الوافي 145/3 (الحاشية رقم 2).

[76]– النّحو الوافي 42/4.

[77]– النّحو الوافي 43/4، 43.

اللّفظيّ بين التّابع والمتبوع، فلا تدلّ على شيءٍ غيرَ مجرّد المماثلة الشّكليّة، ومن التّساهل أنْ يُقالَ في ذلك التّابع، إنّه مرفوع. أمّا الإعراب الدّقيقُ، فهو: إنّه منصوبٌ بفتحةٍ مقدّرة منع من ظهورها ضمّةُ الإتباع الشّكليّة للّفظ المنادى[78].

ويجبُ رفع التّابع مراعاة شكليّة للفظ ذلك المنادى في صورتين: إحداهما: أنْ يكون التّابع نعتًا، ومنعوته –المنادى– هو كحلمة: "أيّ" في التّذكير، و"أيّة" في التّأنيث؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾[79]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (27) ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾[80]، فـ"أيّ و"أيّة"، مبنيتان على الضمّ في محلّ نصب؛ لأنَّ كلًّا منهما منادى، نكرة مقصودة. و"ها" حرف تنبيه زائدٌ زيادةً لازمة لا تفارقهما[81]. وكلمتا "النّاس" و"النّفس" وأشباههما، نعتان متحرّكان بحركةٍ مماثلةٍ لحركة المنادى وجوبًا، مراعاة لمظهره الشّكليّ فقط، معَ أنّه مبنيّ، وهما صفتان معرّبتان منصوبتان محلًّا، لا لفظًا، فالضّمّة التي على آخرهما هي الحركةُ الطّارئةُ للمشاكلة، ولا توصَفُ بإعرابٍ، ولا بناء[82]. وكما جب الإتباع بالرّفع الشّكليّ الصُّوَرِيّ في صفة "أيّ" و"أيّة"، يجب –في الشّائع– كذلك في صفنة صفتهما، وفي كلّ تابع آخر للصّفة، نحو: بارك اللهُ فيك يأيُّها الطّبيبُ الرّحيمُ، يتعيّن الرّفع وحده في كلمة "الرّحيم" التي هي صفة للصّفة، لعدم ورود السّماع بغيره، بالرّغم من أنّ المنعوت –الطّبيب" في محلّ نصب، فعدم ورود السّماع بالنّصب، يقتضي امتناعَ نصب التّابع، وعدم إباحته مطلقًا؛ لا لفظًا، ولا محلًّا[83].

وثانيتهما: أنْ يكون التّابعُ نعتًا، والمنعوت (المنادى) اسم إشارة للمذكّر، أو للمؤنّث، نحو: يا هذا السّائحُ لا تتعجّل في حُكمك، ويا هذه السّائحةُ لا تتعجّلي... فالمنادى مبنيّ على الضّمّ المقدّر في محلّ نصب؛ فيجب رفع النّعت في المثالَين وأشباههما، رفعًا صُوَرِيًّا لا يوصفُ بإعراب، ولا بناء، وإنّما هو رفْعٌ جيءَ به مراعاة شكليّة للضّمّ المقدّر في اسم الإشارة المنعوت (المنادى)، ولا يصحّ النّصب؛ لأنَّ النّعت هنا بمنزلة المنادى المفرد المقصود[84].

9– أثر الجوار في التّذكير والتّأنيث:

أ– أثر الجوار في اكتساب المطاف التّأنيث من المضاف إليه:

يكتسب المضاف المذكّرُ التّأنيثَ من المضاف إليه المؤنّث، بأنْ يكون المضافُ صالحًا للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه مَعَ صحّة المعنى، أو أنْ يكون المضاف بعضًا من المضاف إليه، أو كبعضه، أو كُلًّا له[85].

1– الشّواهد الشّعريّة:

ومن ذلك قول جرير (51هـ/671م) (مِنَ الكامل):

لمّا أتى خَبَرُ الزُّبيرِ تضعضعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشّعُ[86]

---

[78]– النّحو الوافي 44/4.

[79]– الحجّ 73:22.

[80]– الفجر 89: 27، 28.

[81]– ويجوز حذف ألفها وتحريكها بالضّمّ إذا لم يقع بعدها اسم إشارة.

[82]– النّحو الوافي 44/4، 45.

[83]– النّحو الوافي 45/4.

[84]– النّحو الوافي 46/4.

[85]– الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 181.

[86]– هو لجرير في ديوانه، ص 913؛ والأشباه والنظائر105/2،220،225؛ وخزانة الأدب218/4؛ وشرح أبيات سيبويه57/1؛ والكتاب52/1؛ ولسان العرب، مادّة (حرث)؛ ولِجرير، أو للفرزدق في سمط اللآلي، ص922،379؛ وليس في ديوان الفرزدق؛ والحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 224؛ وظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحْويّة ومواقعها في القرآن الكريم، ص 42. (وردت: "تواضعت"، بدل "تضعضعت") ؛ وبلا نسبة في الخصائص418/2؛ والصاحبي في فقه اللّغة، ص267؛ والمقتضب197/4.

فألحق بالفعل "تضعضعَتْ" تاء التّأنيث مَعَ أنّ فاعلَه مذكّر، وهو "سور"؛ ولكنْ لمّا جاور المدينة المؤنّثة اكتسب التّأنيثَ منها.

ومِنْ ذلك قول الأعشى (7هـ/629م) (مِنَ الطّويل):

وتشرقُ بالقول الّذي قد أَذَعْتَهُ كما شرقَتْ صَدْرُ الفتاةِ مِنَ الدّمِ[87]

فأَلْحَقَ بالفعل "شرقَتْ" تاء التّأنيث مَعَ أنّ فاعلَه مذكّر، وهو "صدر"؛ والقياس "شرقَ"، ولكنْ لمّا كان "الصّدر" الذي هو مضاف بعضَ المضاف إليه، وهو "الفتاة"، اكتسب التّأنيث منه.

ومن ذلك قولهم: ذهَبتْ بعضُ أصابعِه، فـ"بعض" فاعل "ذهبَتْ" ولحقت فعله تاء التّأنيث، لكونِه بعض المضاف إليه، فاكتسب المضاف وهو "بعض" التّأنيث من المضاف إليه، وهو "الأصابع"، لِصِحّة الاستغناء بالأصابع عنه، فنقول: ذهبت أصابعُه تعبيرًا بالكلّ عن الجزء[88].

ومن صلاحية حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقام المضاف، وصحّة المعنى، قول ذي الرّمّة (117هـ/725م) (مِنَ الطّويل):

مَشَيْنَ كما اهْتَزَّتْ رماحٌ تَسَفّهَتْ أعالِيَها مَرُّ الرّياحِ النّواسمِ[89]

فألحقَ الشّاعرُ بالفعل وهو "تسفّه" علامة التّأنيث مَعَ أنّ فاعله مذكّر، وهو "مرّ"؛ لأنّه اكتسب التّأنيث من المضاف إليه؛ ولأنَّ المضاف وهو "مرّ" كالبعض، ويصحّ المعنى بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ فنقول: تسفّهَتِ الرّياحُ[90].

وقول عنترة (22ق.هـ/600م) (مِنَ الكامل):

جادَتْ عليه كلُّ عينٍ ثرّةٍ فتركْنَ كلَّ حديقةٍ كالدّرْهَمِ[91]

فقد لحقت "الفعل"، وهو "جادت" تاء التّأنيث، مَعَ كوْنِ فاعله مذكّرًا، وهو "كلُّ"؛ لأنّه اكتسب التّأنيث من المضاف إليه، وهو "عين".

ومنه قول الشّاعر(مِنَ الكامل):

أَتْيُ الفواحشِ عندَهم معروفةٌ ولديهُمُ تَرْكُ الجميلِ جَمَالُ[92]

فقد أنّثَ الخبر "معرفةٌ" مَعَ أنّ المبتدأ "أَتْيُ" مذكّر، ولكنّ المبتدأ اكتسب التّأنيث من إضافته للمؤنّث.

---

[87]– هو للأعشى في ديوانه، ص 173؛ والأزهيّة في علم الحروف، الهروي (عليّ بن محمد)، تحقيق عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ط1، 1981م، ص238؛ والأشباه والنظائر255/5؛ وخزانة الأدب 106/5؛ وشرح أبيات سيبويه 54/1؛ والكتاب 52/1؛ ولسان العرب، مادّة (صدر)، (شرق)؛ والحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 225؛ وظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحْويّة ومواقعها في القرآن الكريم، ص 43؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر105/2؛ والخصائص417/2؛ ومغني اللّبيب 513/2؛ والمقتضب 197/4،199؛ وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة، السّيوطي (عبد الرّحمن بن الكمال)، نشر مكتبة الكُلّيّات الأزهريّة، القاهرة، ط1، 1327هـ، 49/2.

[88]– الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 182.

[89]– البيت لذي الرُّمّة في ديوانه، ص 754؛ وخزانة الأدب 225/4؛ وشرح أبيات سيبويه 58/1؛ والكتاب52/1؛ والحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 224؛ وظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحْويّة ومواقعها في القرآن الكريم، ص 43؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر239/5؛ والخصائص 417/2؛ وشرح الأشموني 310/2؛ ولسان العرب، مادّة (عرد)، (سفه).

[90]– الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 182؛ وظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحْويّة ومواقعها في القرآن الكريم، ص 43.

[91]– هو لعنترة في ديوانه، ص 196 ؛ ومغني اللّبيب 198/1؛ وسرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي (عثمان بن جنّي)، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، 181/1؛ ولسان العرب، مادّة (ثرر)، (حرر)؛ والحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 224؛ وظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحْويّة ومواقعها في القرآن الكريم، ص 44؛ وبلا نسبة شرح الأشموني 310/2؛ وهمع الهوامع 74/2.

[92]–البيت للفرزدق في المقاصد النحْوِيّة 368/3؛ وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح الأشموني 310/2. والحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 224؛ وورد هذا البيت في المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة 731/2.

ومنْه قول الأغلب العجليّ أو العجّاج (145هـ/684م) (مِنَ الرّجز):

طُولُ اللّيالي أسْرعَتْ في نَقْضي[93]

فقد أنّثَ الخبر "أسْرَعَتْ" –الجملة الفعليّة– مَعَ أنّه خبرٌ لمبتدأ مذكّر، وهو "طولُ اللّيالي"، وما ذلك إلّا لأنّ المبتدأ اكتسب التّأنيث من المضاف إليه.

2- الشّواهد القرآنيّة:

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾[94].

فقد ألحق بالفعل "تجد" علامة التّأنيث، وهي تاء المضارعة، مَعَ أنّ فاعله مذكّر، وهو "كلّ"؛ لأنّه اكتسب التّأنيث من المضاف إليه، وهو "نفس"، ويصحّ المعنى بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فتقول: "يوم تجدُ نفسٌ"[95].

- ومنه قوله تعالى: ﴿فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾[96]؛ فقد أنّث "اللّون"، وهو مذكّر؛ لأنّه اكتسب من المضاف إليه التّأنيث[97].
- ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[98]، ولم يَقُلْ: "عشرة"؛ لأنّه لمّا أضاف "الأمثال"، وهي مذكّرة إلى ضمير المؤنّث، اكتسب منه التّأنيث[99].
- ومنه قراءَة الحسن (110هـ/981م): ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[100]، ولم يقلْ "يلتقِطْه"[101].

ب- أثر الجوار في اكتساب المضاف التّذكير من المضاف إليه:

وقد يكتسب المضاف المؤنّث التّذكير من المضاف إليه المذكّر.

1- الشّواهد الشّعريّة:

كقول الشّاعر (مِنَ البسيط):

إنارةُ العقل مكسوفٌ بطوع هوى وعقلُ عاصي الهوى يزداد تنويرا[102]

فذكّر "مكسوف" مَعَ أنّه خبر عن مؤنّث، وهو "إنارة"؛ لأنّه اكتسب التّذكير من إضافته إلى العقل المذكّر[103].

ومن ذلك قول حسّان بن ثابت (54هـ/674م) (مِنَ الكامل):

يُسْقَونَ من ورد البريصِ عليهِمُ بَرَدَى يُصَفّقُ بالرّحيقِ السّلْسَلِ[104]

---

[93]- الرجز للأغلب العجليّ في الأغاني 30/21؛ وخزانة الأدب 226/4-224؛ وشرح أبيات سيبويه 366/1؛ وله أو للعجّاج في شرح شواهد المغني881/2؛ وللعجاج في الكتاب53/1؛ ولم أقعْ عليه في ديوانه ؛ والحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 225؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر106/2؛ وأوضح المسالك 103/3؛ والخصائص 418/2؛ وشرح الأشموني 310/2؛ والصاحبي في فقه اللّغة، ص252؛ ومغني اللّبيب 512/2؛ والمقتضب 199/4،200.

[94]- آل عمران 30:3.

[95]- الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 182؛ وظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحويّة ومواقعها في القرآن الكريم، ص 43.

[96]- البقرة 69:2.

[97]- الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 224.

[98]- الأنعام 160:6.

[99]- الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 224؛ وظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحويّة ومواقعها في القرآن الكريم، ص 42.

[100]-يوسف: 10:12.

[101]- الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 224.

[102]- ينظر: أوضح المسالك 181/2؛ وشرح الأشموني 248/2؛ والإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 183؛ والحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 225. ولم يُنْسبِ البيت إلى قائل؛ ظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحويّة ومواقعها في القرآن الكريم، ص 44.

[103]- الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 225؛ والإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 183.

فقوله: "يصفّف" جعله مذكّرًا؛ لأنّه أراد ماء بردى، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامَه، وكان حقّه أنْ يقول: "تصفّق"؛ لأنّ "بردى" مؤنّث، فحذف المضاف[105].

ومنه قول الشّاعر (مِنَ الخفيف):

رؤيةُ الفكرِ ما يؤولُ له الأمْ رُ مُعِينٌ على اجْتِنابِ التّواني[106]

فقد قال: "له"، والوجْهُ أنْ يقول: "لها"؛ لأنّه عائدٌ على "رؤية"، وهي مؤنّث، لكنّه ذكّر الضّمير العائد حين اكتسب ما عاد عليه التّذكير منَ الإضافة.

ومنه قول الشّاعر (مِنَ السّريع):

مرّتْ بنا في نِسْوَةٍ خولَةٌ والمِسْكُ في أردائها فائِحُهْ[107]

أرادَ: ورائحةُ المسكن فأقام المسكَ مقامَها في التّأنيث.

ومنّه قول عروة[108] (30ق.هـ/650م) (مِنَ الطّويل):

عشيّةَ لا عفراءُ منْكَ فريسةٌ فتدنو، ولا عفراءُ منك بعيدُ[109]

فمن قال بالرّفع وذكّر لم يجمع قريبًا ولم يُثَنّه، ومَنْ قال: "إنّ عفراءُ منك قريبةٌ أو بعيدةٌ ثنّى وجمع"[110]، وممّا راعت العرب فيه الجوار قولهم: "قامت هند"؛ فلم يجيزوا حذف التّاء إذا لم يُفْصَل بينهما، فإنْ فصلوا بينهما أجازوا الحذف، ولا فرْقَ بينهما إلّا المجاورةُ وعدمُها[111].

2- الشّواهد القرآنيّة:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[112]، فَ"رحمة" مؤنّث، واكتسب التّذكير بإضافتها إلى "الله[113]. وقيل: الأوْجَهُ أنّ التّذكير لإجراء فَعِيل بمعنى فاعِل، أو لكَوْنِ "فَعِيل على وزن المصدر، والمصدر يخبَّر به عن المذكّر والمؤنّث. وذكَر الفرّاء (207هـ/822م)، أنّ تذكير "قريب" أُرِيْدَ بها المكان، وإذا أُريد بها القرب والبعد ذكّروا وأنّثوا. قال الفرّاء: "وذلك أنّ القريب في المعنى، وإنْ كان مرفوعًا، فكأنّه في تأويل: هي من مكانٍ قريب. فجعل القريب خلفًا من المكان[114].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾[115]، فلو أنّثَ ذلك فبنى على "بَعُدَتْ" مِنْ:، فهي بعيدةٌ، وقربت فهي قريبة، كان صوابًا حسنًا، كما في قوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾[116].

---

[104]- هو لحَسّان بن ثابت في ديوانه، ص 122؛ وخزانة الأدب 384/4-11،188/381؛ ولسان العرب، مادّة (برد) و(برص)؛ وبلا نسبة في الأمالي 451/1؛ وشرح الأشموني 324/2؛ ولسان العرب، مادّة (سلسل)؛ وهمع الهوامع51/2.

[105]- الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 183.

[106]- الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 225؛ وهو بلا نسبة في شرح الأشموني 311/2؛ وهمع الهوامع 49/2.

[107]- الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 183؛ وخزانة الأدب 324/2.؟؟؟

[108]- البيت لعروة بن حزام، ديوانه، ص 30؛ وخزانة الأدب 215/3.

[109]- الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 183.

[110]- كتاب سيبويه 437/1؛ والخزانة 321/2.

[111]- الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 183؛ وظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحويّة ومواقعها في القرآن الكريم، ص 45.

[112]- الأعراف 56:7.

[113]- الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، ص 225؛ والإعراب على المجاور والإتباع في العربيّة، ص 183؛ وظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحويّة ومواقعها في القرآن الكريم، ص 44، 45.

[114]- الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة، ص 183.

[115]- هود 83:11.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾[117]، حيث ذكّره بلا إضافة، فالأوْجَهُ هو أنّ التّذكير لإجراء فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى فعول في أنّه يستوي فيه المذكّر والمؤنّث[118].

ج- أثر الجوار في اكتساب المضاف التّصوّر من المضاف إليه:

أ- الشّواهد الشّعريّة:

- قول الأمين المَحَلّيّ (محمّد بن علي بن موسى) (673هـ/1275م) (مِنَ الطّويل):

عليك بأربابِ الصّدور فَمَنْ غدا مُضافًا لأربابِ الصُّدورِ تَصَدَّرا

وإيّاك أنْ تَرْضى صَحَابةَ ناقِصٍ فَتَتْخَطَّ قَدْرًا مِنْ عُلاك وتُحْقَرا[119]

فرفْعُ "أبو مَنْ" ثمّ خَفْضُ "مُزَمَّلٍ" يُبَيِّنُ قَولي مُغربًا ومحذّرا[120]

ب- الشّواهد القرآنيّة:

وجوب استفادة المضاف الذي ليس مصدرًا، من المضاف إليه المصدريّة، في بعض الصُّوَر؛ (كأنْ يكون المضاف في اصله اسم استفهام، أو صفة لمصدر محذوف) [121]، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ[122] يَنْقَلِبُونَ﴾[123]، والأصل: وسيلعم الذين ظلموا ينقلبون أيَّ منقلب؟ أو: سيعلم الذين ظلموا ينقلبون منقلبًا أيَّ منقلب. فكلمة "أي" مفعول مطلق[124]، فهو -هنا- نائب عن المصدر، وقد اكتسب المصدريّة من المضاف إليه[125].

استفادة المضاف من المضاف إليه وجوب التّصدير[126]، وانتقال هذا الوجود من الثّاني للأوّل. فإذا كان المضاف إليه لفظًا من الألفاظ التي يجب تصديرها في جملتها -كألفاظ الاستفهام- فإنّه يفقد التّصدير حين يصير مضافًا إليه، وينتقل وجوب التّصدير إلى المضاف الذي ليس منْ ألفاظ الصّدارة الحتميّة، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في مثل: كتابُ مَنْ معك؟ والخبر في مثل: صباحَ أيّ يومٍ السّفرُ؟ والمفعول به في مثل: دعوةَ أيّهُم تُجيب؟ والجار والمجرور في مثل: مِنْ بلادِ أيّ الأنصار أقبلْتَ؟ وهكذا... وأصل الكلام: معك كتابُ مَنْ، السّفرُ صباحَ أيّ يوم؟ تجيبُ دعوةَ أيّهم؟ أقبلْتَ من بلاد أيّ الأنصار؟ ففي الأمثلة السّابقة تقدّم وجوبًا كلٌّ من المبتدأ والخبر، والمفعول به، والجار مَعَ محروره... مَعَ أنّ كلَّ واحدٍ من هذه الألفاظ ليس من الألفاظ الواجبة التّصدير لذاتها؛ ولكنّه استفاد حقّ التّصدير الواجب من المضاف إليه، وسلبَه هذا

---

[116]- الأحزاب 63:33.

[117]- الأعراف 56:7.

[118]- ظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحويّة ومواقعها في القرآن الكريم، ص 45.

[119]- أيْ: يتأثّر عُلُوًّا، أو انحطاطًا منزلةٍ تبعًا لمن يخالطهم؛ وقد ضُرِبَ المَثَلُ بخفض "مُزَمّل" في كَوْنِ الشريف يُعاشر دنيئًا فيسفل.

[120]- انظر: مغني اللّبيب، ص 669؛ وخزانة الأدب 102/5-104.إنّ "أبو" تُرْفَع في القول: "أبو مَنْ زيد"؛ لأنّها أُضيفَتْ إلى ما له حقُّ الصدارة، وهو اسم الاستفهام "مَنْ". وقوله: "مغربًا" راجِعٌ إلى قوله: "عليك بأرباب الصدور"؛ وقوله: "مُحَذّرًا" راجع إلى قوله": "وإيّاك أنْ ترضى صحبةَ ناقِصٍ".

[121]- النّحو الوافي 61/3.

[122]- منقلب: مصدر ميميّ بمعنى: انقلاب.

[123]- الشّعراء 227:26.

[124]- ناصبه هو الفعل المضارع: "ينقلبون".

[125]- النّحو الوافي 61/3.

[126]- بشرط أنْ يكون المضافُ إليه واجبَ الصّدارة.

الحقّ، إذ المضاف إليه هنا أداة استفهام، وأدوات الاستفهام واجبةُ التّصدير بنفسها قبل أنْ تصير "مضافًا إليه"، فحين صارت "مضافًا إليه"، فقدت هذا التّصدير الواجب، وانتقل منها إلى المضاف[127].

د- أثر الجوار في تذكير الفعل وتأنيثه:

يجب إلحاق الفعل تاء التّأنيث إذا كان الفاعل مؤنّثًا في حالتين هما:

1- إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقيّ التّأنيث، ولم يُفْصل بينه وبين الفعل، نحو: قامَت هند.

2- إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على حقيقيّ التّأنيث، أو مجازيّ التّأنيث، نحو: هندٌ قامَتْ، الشّمسُ طلعَت،...[128]

يجب ذكر تاء التّأنيث؛ لأنّ الفاعل الضّمير جاور الفعل، فإلحاق الفعل تاء التّأنيث هنا يرجع إلى قرب الجوار بين المُسْند والمُسند إليه، لذلك، إذا فُصل بين الفعل والفاعل المؤنّث الحقيقيّ بفاصل، أيْ زال الجوار بينهما، جاز إلحاقُ التّاء، ولم يعدْ واجبًا بسبب عدم الجوار، نحو: ما حضر ندوةَ الشّعر إلّا فاطمةُ[129].

يقول أبو البقاء العكبري (616هـ/1219م)، في أثر الجوار بين الفعل والفاعل في وجوب إلحاق الفعل تاء التّأنيث: "ألا ترى إلى قولهم: الشّمسُ طلعت، أنّه لا يجوز فيه حذف التّاء، لمّا جاور الضّمير الفعل، وكذلك: قامت هند، لا يجوز فيه حذف التّاء، فلو فصلت بينهما جاز حذفها، وما كان ذلك إلّا لأجل المجاورة"[130].

ويقول العكبري أيضًا: "ومّا راعت العرب فيه الجوار قولهم: "قامت هند"، فلم يجيزوا حذف التّاء إذا لم يُفصل بينهما؛ فإنْ فصلوا بينهما جاز حذفها، ولا فرقَ بينهما إلّا المجاورة وعدم المجاورة"[131].

وقد يراعى في إلحاق الفعل تاء التّأنيث علاقة الجوار بين المضاف والمضاف إليه، فالتّركيب الإضافيّ وحدةٌ لغويّة واحدة تنشأ أصلًا عن علاقة التّجاور؛ لأنّ الأصل ألّا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه لشِدّة الارتباط التّركيبيّ بينهما[132].

هذه العلاقة التّجاوريّة تجعل كلًّا من المضاف والمضاف إليه يتأثّر كلٌّ منهما بالآخر "من حيث تأنيث الفعل مَعَ فاعله، أو نائبه، وتذكيره"[133].

أ- الشّواهد الشّعريّة:

مِنْ إلحاقِ الفعلِ تاءَ التّأنيثِ مراعاةً لِقُرْبِ الجِوارِ، قول الأعشى (7هـ/629م) (مِنَ الطّويل):

وتشرَقُ بالقول الذي قد أذعْته كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ مِنَ الدّمِ[134]

فقد ألحق الفعل "شرق" تاء التّأنيث، لاكتساب الفاعل "صدر" المضاف معنى التّأنيث منَ المضاف إليه المؤنّث "القناة"، وذلك عن طريق الجوار بين المضاف والمضاف إليه[135].

127- النّحو الوافي 60/3.

128- أثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 79.

129- أثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 79.

130- الأشباه والنّظائر في النّحو 327/1، 328.

131- التّبيان في إعراب القرآن، القسم الأوّل، ص 575.

132- أثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 80.

133- أثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 80؛ والحمل على الجوار في القرآن الكريم ، ص 16.

134- هو للأعشى في ديوانه، ص173؛ والأزهيّة، ص238؛ والأشباه والنظائر 255/5؛ وخزانة الأدب 106/5؛ وشرح أبيات سيبويه 54/1؛ والكتاب 53/1؛ ولسان العرب، مادّة (صدر)؛ وأثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 82؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر105/2؛ والخصائص 417/2؛ ومغني اللّبيب 513/2؛ والمقتضب 1999/4-197؛ وهمع الهوامع 49/2.

وقول الشّاعر(من الكامل):

لمّا أتى خبرُ الزُّبيرِ تَضَعْضَعَتْ سُوْرُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[136]

فقد ألحق الشّاعر الفعل "تضعضع" تاء التّأنيث؛ لأنَّ المسند إليه وهو كلمة "سُور" المضاف اكتسب التّأنيث من المضاف إليه "المدينة"، وذلك عن طريق الجوار.

ب- الشّواهد القرآنيّة:

ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[137]، جاء خبر إنّ مذكّرًا مَعَ أنّ اسم "إنّ" مؤنّث، وذلك يرجع إلى اكتساب المضاف معنى التّذكير من المضاف إليه "الله"، وما كان هذا ليحدث لولا قربُ الجوار بين المضاف المؤنّث والمضاف إليه المذكّر؛ فعلاقة الجوار في الآية الكريمة هي التي ساعدت على مجيء الخبر مذكّرًا[138].

وقد ذكر العكبري (616هـ/1219م)، أقوالًا كثيرة في عدم تأنيث كلمة "قريب"، فقال: "إنّما لم تؤنّث؛ لأنّه أراد المطر".

وقيل: إنّ الرّحمة بمعنى التّرحّم.

وقيل: هو على النّسب؛ أي ذات قرب، كما يُقال: امرأةٌ طالق.

وقيل: هو فعيل بمعنى مفعول، كما قالوا: لحية دَهين، وكفٌّ خضيب.

وقيل: أراد المكان؛ أي أنَّ مكان رحمة الله قريب.

وقيل: فرّق بالحذف بين القريب من النّسب، وبين القريب من غيره[139].

فالقول باكتساب المضاف التّذكير من المضاف إليه عن طريق المجاورة، يغنينا عن كلّ هذه التّأويلات التي ذكرها العكبري[140].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[141].

وقد حذفت تاء التّأنيث من كلمة "عشر" مراعاة لحالة المضاف إليه "أمثالها". وكلمة "أمثال" مذكّرة "ولكنْ لمّا جاورت الضّمير المؤنّث أجرى عليها حكمة[142]. فسبب حذف تاء التّأنيث من كلمة "عشر"، هو حدوث الجوار بين المضاف والمضاف إليه في كلمة "أمثالها".

9- خلاصة البحث:

ارتبط الجوار في المستوى التّركيبي للكلام ببعض الظّواهر النّحْويّة، وهي: ظاهرة الإعراب، ظاهرة العامل، ظاهرة المطابقة في النّوع.

---

[135]- أثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 82.

[136]- هو لجرير في ديوانه،ص913؛ والأشباه والنظائر 105/2،220،225؛ وخزانة الأدب 218/4؛ ولجرير، أو للفرزدق في سمط اللآلي، ص169؛ وليس في ديوان الفرزدق؛ والتّبيان في إعراب القرآن، القسم الأوّل، ص 423؛ وأثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 82؛ وبلا نسبة في الخصائص418/2؛ والصاحبي في فقه اللّغة،ص267؛ والمقتضب 197/4. وورد: "تَواضَعَت".

[137]- الأعراف 56:7.

[138]- أثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 81.

[139]- التّبيان في إعراب القرآن، القسم الأوّل، ص 423.

[140]- أثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 81.

[141]- الأنعام 160:6.

[142]- التّبيان في إعراب القرآن، القسم الأوّل، ص 423؛ وأثر الجوار في المستويات اللّغويّة، ص 82.

ففي ظاهرة الإعراب، ظهر أثر الجوار في اتّفاق الحركة الإعرابيّة بين الكلمتين المتجاورتين في بعض الأبواب، وهي: النّعت، والتّوكيد، وعطف النّسق، وما لا ينصرف. ولم تكن الحركة الإعرابيّة في الكلمة الثّانية نتيجةً لعاملٍ من العوامل، بل كانت سببًا ونتيجةً لقرب الجوار، وقد ظهر هذا في القرآن الكريم، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، كما أنّ صرف الممنوع من الصّرف جاء ليحدث نوعًا من الانسجام الصّوتيّ بين المتجاورَين، كما ظهر أثر الجوار في تحديد وظيفة الاسم عند غياب القرينة الإعرابيّة، وعدم القدرة على تحديد الوظيفة الإعرابيّة للكلمة داخل الجملة.

وفي ظاهرة العامل، ظهر أثر الجوار في تحديد العامل في نقطتين:

1- في باب التّنازع: ففي باب التّنازع ذهب البصريّون إلى أنّ العامل في الاسم المتنازع فيه هو الثّاني لقربه من المعمول، وقد جاء إعمال العامل الثّاني في القرآن الكريم، وفي الحديث النّبويّ الشّريف، وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا.

2- وفي أسلوب الشّرط: يرى الكوفيّون أنّ جواب الشّرط مجزوم بفعل الشّرط بسبب قرب الجوار بينهما.

وفي ظاهرة المطابقة، ظهر أثر الجوار في مسألتين:

أ- إلحاق الفعل تاء التّأنيث وجوبًا إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقيّ التّأنيث، ولم يُفصل بينه وبين الفعل بفاصل، أو كان الفاعل ضميرًا يعود على حقيقيّ التّأنيث، أو مجازيه.

ب- اكتساب المضاف التّذكير، أو التّأنيث من المضاف إليه، لقوّة الجوار بينهما، فهما وحدةٌ لغويّة واحدة.

ويمكن أنْ نقول: إنّ أثر الجوار لا يمكن تجاهله، فقد ظهر أثره بوضوح في مستويات اللّغة المتعدّدة: الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحْويّة.

ومن نتائج البحث أنّ الجوار في الإعراب (التبعيّة على المحلّ) يُعَدّ من أبرز مستويات المجاورة، خاصّةً في حالات الجرّ بالتوهّم، أو الجرّ بالمجاورة، وهذه التبعيّة ليست قاعدة قياسيّة، بل سُماعيّة، وظاهرة لغويّة مرتبطة بالسياق والقراءة؛ كما يتجلّى أثر الجوار في الصرف بقوّة في الإعلال والإبدال الصوتيّ، فيكون الأثر صوتيًّا تسهيليًّا بهدف التخفيف اللفظيّ، إذ تمثّل القراءات الشاذّة مجالًا خصبًا لدراسة الجوار، حيث تُعَدّ بعض الحركات أو الحروف نتيجة لتوهّم المجاورة، أو المَيل إلى ما جاور اللفظ. كما يميّز هذا البحث بين الجوار المباشر الذي يؤثّر فيه اللفظ مباشرة على ما يليه، والجوار غير المباشر الذي يكون فيه الأثر ناتجًا عن المجاورة للمحلّ الإعرابيّ وليس اللفظ نفسه.

ويوصي هذا البحث بضرورة التفريق الواضح بين حالات الجوار السماعيّ الذي لا يُقاس عليه، وبين التسهيلات الصوتيّة الصرفيّة التي تكون أثرًا للجوار، لكنّها خاضعة لِعِلَل صوتيّة قياسيّة، كما يوصي بتضمين مفهوم الجِوار بشكل أعمق في مناهج تعليم النحو كظاهرة لُغويّة قديمة لها أُصولُها.

لائحة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- **الأزهيّة في علم الحروف**، الهروي (عليّ بن محمد)، تحقيق عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ط1، 1981م.
- **أساس البلاغة**، الزّمخشريّ، تحقيق محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م.
- **الأشباه والنّظائر في النّحو**، الإمام جلال الدّين السّيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1406هـ/1985م.
- **إعراب القرآن**، أبو جعفر النّحّاس، تحقيق زهير غازي، طبعة العالي، بغداد، ط1، 1977م.
- **الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة**، زينب جمعة، مجلّة كليّة التّربية الإسلاميّة، بغداد، المجلّد 21، العدد 89، سنة 2015م.
- **الإعراب على المجاورة والإتباع في العربيّة**، زينب جمعة، مجلّة كليّة التّربية الإسلاميّة، بغداد، المجلّد 21، العدد 89، سنة 2015م.
- **الأمالي**، ابن الشّجري، تحقيق محمود الطّناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ/1992م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين**، عبد الرّحمن بن محمد الأنباري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م. والطّبعة التي بعناية محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لاط، لات.
- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدّين، دار الجيل، بيروت، ط5، 1979م.
- **التّبصرة في القراءات**، مكيّ بن أبي طالب القيسيّ (أبو محمد)، تحقيق محي الدّين رمضان، نشر معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، ط1، 1405هـ/1985م.
- **التّبيان في تفسير القرآن**، أبو جعفر الطّوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار الفكر، دمشق، 1982م.
- **تذكرة النّحّاة**، أبو حيّان محمد بن يوسف الغرناطين تحقيق عفيف عبد الرّحمن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1986م.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ابن مالك (محمد بن عبد الله)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م.
- **التّطوّر اللّغويّ مظاهره وعِلَلُه وقوانينه**، د. رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1983م.
- **الحجّة في القراءات السّبع**، ابن خالويه (الحُسين بن أحمد)، تحقيق عبد العال سالم، دار الشّروق، القاهرة، ط2، 1977م.
- **الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض**، د. حنّا حدّاد، مجلّة اليرموك، المجلّد 1، العدد 2، 1992م.
- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1989م.
- **الخصائص**، ابن جنّي (عثمان بن جنّي)، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب، القاهرة، 1952–1956م.
- **ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)**، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط7، 1983م، وتحقيق رودلف جاير فينا، 1927م.
- **ديوان جرير**، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ط3، لات، ودار صادر، بيروت، 1964م.
- **ديوان حسّان بن ثابت الأنصاريّ**، تحقيق سيّد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر، 1977م.

- **ديوان ذي الرّمّة (غيلان بن عقبة)**، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العبّاس ثعلب، تحقيق عبد القدّوس أبي صالح، مؤسّسة الإيمان، بيروت، ط1، 1982م.
- **ديوان عروة بن حزام**، تحقيق أنطوان محسن القوّال، دار الجيل للطّبع والنّشر والتّوزيع، ط1، 1995م.
- **سرّ صناعة الإعراب**، ابن جنّي (عثمان بن جنّي)، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.
- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، لأبي عُبيد البكري الأندلسي، حقّقه، وصحّحه، ونقّحه عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1936م.
- **شرح أبيات سيبويه**، السّيرافي (يوسف بن أبي سعيد)، دار المأمون للتّراث، دمشق وبيروت، لاط، لات.
- **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، الأشموني، حقّقه محمد محي الدّين عبد الحميد، مكتبة النّهضة المصريّة، مصر، ط1، 1955م.
- **شرح شواهد المغني**، السّيوطي (عبد الرّحمن بن الكمال)، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لاط، لات.
- **الصّاحبي في فقه اللّغة وسُنَن العرب في كلامها**، أحمد بن فارس، حقّقه وقدّم له مصطفى الشّويميّ، منشورات مؤسّسة بدران، ط1، 1963م.
- **طيّبَة النّشر في القراءَات العشر**، ابن الجزري، دمشق، 1433هـ/2012م.
- **ظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحْويّة ومواقعها في القرآن الكريم**، د. فهمي حسن النمر، جامعة الأزهر، 1985م.
- **ظاهرة المجاورة في الدّراسات النّحْويّة ومواقعها في القرآن الكريم**، د. فهمي حسن النمر، جامعة الأزهر، 1985م.
- **في النّحو العربيّ– قواعد وتطبيق**، للمخزومي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط1، 1966م.
- **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي (مجد الدّين محمد بن يعقوب)، ضبطه الشّيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1995م.
- **الكتاب**، سيبويه (عمْرو بن عثمان)، تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- **الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، الزّمخشريّ (محمود بن عمر)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، لاط، 1966م.
- **لسان العرب**، ابن منظور (محمد بن مكرم)، دار صادر، بيروت، لاط، لات.
- **المحصول في أصول الفقه**، فخر الدّين الرّازي (محمد بن عمر)، تحقيق د. جابر فيّاض العلواني، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لاط، لات.
- **المعجم المفصّل في علم الصّرف**، إعداد الأستاذ راجي الأسمر مراجعة د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط4، 1436هـ/2015م.
- **مُغني اللّبيب عن كُتب الأعاريب**، ابن هشام (عبد الله جمال الدّين بن يوسف)، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا (لبنان)، لاط، 1987م.
- **المقاصد النّحْويّة في شرح شواهد الألفيّة**، مجمود بن محمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، لاط، لات.

- **المنجد الكبير في الأعلام**، دار المشرق، ط1، بيروت، 2015م.
- **موسوعة علوم اللّغة العربيّة**، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م.
- **النّحو الوافي**، عبّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، 2008م.
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة**، السّيوطي (عبد الرّحمن بن الكمال)، نشر مكتبة الكُليّات الأزهريّة، القاهرة، ط1، 1327هـ.